المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/01/2016

أسئـــلة

الصبار: «يجب على الدولة أن تسعى إلى إدماج السجناء»

محمد الصبار

حاوره
م. ب

1878/2

◗ هل يدخل ملف إعادة إدماج السلفيين المعفى عنهم ضمن أجندة المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

✧ نحن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندافع بشدة على ملف إعادة إدماج السجناء بشكل عام، ولا نقوم بالتمييز بين السجناء السلفيين وباقي السجناء المعفى عنهم، لأن جميع السجناء مغاربة ولا يجوز التفرقة بينهم، ويجب أن أشير إلى أن هناك مؤسسة متخصصة في هذا الموضوع، وهي مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وإدماج هؤلاء السجناء يعني أن هناك نجاحا للسياسة العقابية للمسجونين الذين يتوفرون على مؤهلات مهنية تؤهلهم لولوج سوق الشغل.

◗ العديد من السجناء لا يدمجون في سوق الشغل، ما السبب في رأيك؟

✧ السبب هو أن الحكومة لم تستطع حتى إدماج غير المسجونين، فما بالك بالمسجونين، المغرب يعاني ارتفاعا في نسبة البطالة، حتى في صفوف الحاملين للشواهد العليا، وبالتالي عدم إدماج السلفيين المعفى عنهم في سوق الشغل، هو ناتج لتداخل مجموعة من العوامل، وليس بسبب إقصاء ضد هذه الفئة. موضوع تشغيل السجناء في رأيي يجب على الدولة أن تواجهه وأن تسعى إلى إدماج جميع السجناء بدون تمييز.

◗ عدم إدماج السلفيين في المجتمع قد يؤدي بالبعض منهم إلى التطرف.. أنتم كحقوقيين، كيف يمكنكم مساعدة هذه الفئة وإنقاذها من الهشاشة؟

✧ الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى التطرف، الفقر لم يكن يوما سببا في التطرف، وبالتالي يجب معالجة التطرف من الجانب البيداغوجي، وأيضا تحسين الأوضاع الاجتماعية وترشيد الحقل الديني، نحن كحقوقيين نسعى إلى ضمان الشغل لجميع الفئات القادرة على الاشتغال بصفة عامة.

* الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

F798/14

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تتواصل مع الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية بوزان

وزان: محمد حمضي

في سياق تفعيل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال لمخططها في مجال النهوض بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي، احتضن مقر نيابة وزارة التربية الوطنية بوزان يوم الأربعاء 6 يناير لقاء تواصليا، أشرف على تنظيمه وبتعاون بينهما، الآلية الحقوقية الجهوية ونيابة التعليم.

اللقاء التواصلي الذي تناول تقديم دليل «التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات» حضره منسقو ومنسقات أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الناشطة بالمؤسسات التعليمية المنتشرة بإقليم وزان.

انطلق اللقاء بكلمة السيدة عزيزة الحشالفة نائبة التعليم، عبرت فيها عن اعتزازها بالعمل مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، مذكرة بزخم الأنشطة المشتركة التي شكلت ورشا حقوقيا بامتياز. ودعت وهي تستعد مغادرة رأس القطاع بدار الضمانة، منسقي ومنسقات الأندية، الاستمرار في العمل من أجل أن تظل شعلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان متقدة بالمؤسسات التعليمية، والعمل على تصليب العلاقة وتنويع الأنشطة مع الآلية الحقوقية الجهوية المنبثقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدستورية.

بدوره عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وبعد أن ذكر بالتفاعل الإيجابي لنائبة التعليم مع مبادرات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، مما سهل كيفا وكما حضور هذه الأخيرة بقلب المؤسسات التعليمية، انتقل لتقديم العناوين الكبرى ومضامين دليل «التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات» الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره (الدليل) آلية من آليات بلورة فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات الأساسية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك من أجل نهوض المؤسسة الحقوقية الوطنية بثقافة حقوق الإنسان، ونشر قيمها عبر عدة قنوات ومنها الوسط المدرسي، ودعمها للعرض التربوي الموازي المتمثل في إحداث أندية تربوية، وفي تفعيل الحياة المدرسية، وتعميم منهاج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي.

رئيسة مكتب الصحة المدرسية ساهمت في تنشيط هذا اللقاء التواصلي بتسليطها للضوء على واحد من التدابير ذات الأولوية (التدبير 20) المتعلق بتخليق الفضاء المدرسي، وحثت منسقي ومنسقات الأندية على التفاعل إيجابيا مع المسابقة الوطنية الأولى المنظمة بشراكة بين الوزارة الوصية ومنتدى المواطنة.

مداولات منسقي ومنسقات أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان المنخرطون تطوعيا في تنشيط الحياة المدرسية، والمساهمون في إنبات وغرس القيم الحقوقية الكونية بالمدرسة العمومية، توقفت (المداولات) مطولا عند الإكراهات والصعوبات التي تحول دون الرقي بعمل الأندية التي ينسقون عملها، قبل أن يسدل الستار على اللقاء بصياغة دفتر من التوصيات للترافع به أمام مختلف الشركاء.

متاهات حقوق الانسان بالمغرب

عزيز إدمين الأربعاء 13 يناير 2016 –

عرفت الدورة الحقوقية المغربية تطورا ملحوظا، سواء تعلق الأمر بالفاعل المدني المتمثل في الجمعيات والمنظمات والحركات الاجتماعية والاحتجاجية، أو بجانبها الرسمي.

فالحركات المدنية انتقلت من حركات ارتبطت بنضالات عائلات ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي إلى حركة مطلبية واقتراحية، من خلال الانخراط في إعداد التقارير الموازية والترافع أمام الحكومة والمنتظم الدولي بخصوص مختلف الانتهاكات ذات الصلة بالحالات الفردية أو باقي المواضيع الحقوقية.

أما على المستوى الرسمي، فقد عرف المجلس الوطني لحقوق الانسان، تطورا على مستوى الصلاحيات والأدوار المنوطة به وفق مبادئ باريس الناظمة لمؤسسات حماية وتعزيز حقوق الانسان، وذلك في صيغته الأخيرة بعد صيغته الأولى المتمثلة في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

إلا أن هذه المقالة لا تسائل الوضع الحقوقي بالمغرب أو حصيلة عمل الفاعلين في مجال حقوق الانسان، بل ترصد الآليات التي يشتغل بها هؤلاء، مستثنين كلا من وزارة العدل والحريات ووزارة حقوق الإنسان سابقا، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان نظرا لطابعها الحكومي والإداري.

ترتكز الدورة الحقوقية بشكل عام، من خلال التجارب الدولية والممارسة الفضلى أو آليات عمل الأمم المتحدة، على ثلاثة ركائز أساسية: النضالية، الخبرة والمهنية، وموظفي حقوق الإنسان.

الركيزة النضالية: ارتبط النضال الحقوقي في مختلف التجارب العالمية بالحقوق المدنية والسياسية، في إطار تحرير الدول من الاستعمار أو في إطار النضال الديمقراطي وبناء الدولة الوطنية.

وفي نفس السياق يندرج عمل النشطاء أو المدافعين عن حقوق الانسان، والذين أصدرت الأمم المتحدة بشأنهم إعلانا يتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا والمسمى اختصار "إعلان حماية المدافعين عن حقوق الانسان"، وذلك سنة 2000. كما أصدر الاتحاد الأوربي ما يسمى ب"الخطوط التوجيهية للاتحاد الأوربي حول المدافعين عن حقوق الإنسان"، والذي اعتبر أن هؤلاء النشطاء يتواجدون دائما في مواجهة مباشرة مع السلطات العمومية والأمنية، مما يجعلهم دائما في وضع هش ويتعرضون لشتى أنواع الخروقات والانتهاكات.

الخبرة والمهنية: ارتبط تطور حقوق الانسان بفرز إشكالات وموضوعات جديدة تتطلب إشراك خبراء ومهنيين يمتلكون أدوات تقنية وفنية للإجابة بشكل مباشر على القضايا المعروضة أمامهم بشكل علمي.

فعلى المستوى الدولي يسجل ارتفاع على مستوى الكمي أو النوعي في المساطر الخاصة لدى مجلس حقوق الانسان بجنيف، وتضاعف عدد الخبراء المستقلين وفرق العمل والمقررين الخاصين بعد سنة 2006، حيث وصل العدد اليوم إلى 38 إجراءا خاصا موضوعاتيا و15 إجراء خاصا إقليميا.

وينحصر عمل الخبراء في التوثيق وإعداد التقارير السنوية والموضوعاتية والزيارات الميدانية والتفاعل مع النداءات العاجلة، وينتهي دورهم بمجرد تقديم عملهم إلى ميكانيزمات السياسة الحقوقية.

الإدارة الحقوقية: إن تطور حقوق الإنسان عبر العالم فرض عليها أن تستفيد من التجارب الإيجابية في التدبير والحكامة والتسويق لدى المقاولات، مما جعل مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية وأيضا الحكومية تولي اهتماما كبيرا لإدارة الحقوقية، فقد أصدرت المفوضية السامية لحقوق الانسان، سنة 2001، دليلا خاصا بالتدريب على رصد انتهاكات حقوق الانسان، والذي خصصت فيه جزء كاملا لموظفي حقوق الانسان، سطرت فيه مجموعة من القواعد المتعلقة بمدونة السلوك التي يجب أن يتمتع بها هؤلاء الموظفين.

عود على بدء، إن دورة حقوق الانسان ترتكز على العناصر الثلاثة، وكل تغليب لعنصر على الآخر يؤدي إلى منزلقات مختلفة، ويمس بالرسالة النبيلة لحقوق الانسان، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن:

أولا: خطر النضالوجية؛ ونعني بهذه المفردة كل شخص أو منظمة تعتمد على النضال لوحده في الدورة الحقوقية وتفرط في استعماله، فتصاب بالعمى وذلك لكون مطالبها وشعاراتها غالبا لا تتماشى مع التحولات الدولية والاقليمية والوطنية، وتبقى حبيسة الخطابات الكلاسيكية، وتقوم باجترار التحليلات القديمة غير المرتبطة بالواقع المادي والموضوعي للمرحلة.

ثانيا: خطر التقنوقراطية: لوحدها تؤدي إلى تكريس إيدلوجية التقنية الجافة، وتقتل روح النضال والارتباط العضوي بالمبادئ والقيم الكونية، فيتحول الفعل الحقوقي إلى مجرد مكاتب دراسات وأبحاث علمية.

ثالثا: خطر البيروقراطية، وهي الأخطر، حيث تجعل من الفعل الحقوقي مجرد وظيفة مهنية مؤدى عنها، ولاسيما التجارب التي تجعل من موظفي حقوق الانسان بمثابة موظفين في "الإدارات العمومية"، وخاضعين لهيكلة وفق تقسيم بيروقراطي بمفهومه السلبي. وغالبا ما تؤدي نتائج الفعل الحقوقي القائم على الموظفين بشكل صرف إلى خلق توترات متعددة مع النشطاء والخبراء.

إن هذه الدوائر الثلاثة هي التي تجعلنا ندرك سبب سوء الفهم الكبير بين بعض مكونات الحركة الحقوقية المغربية، وذلك راجع إلى آليات عمل كل مكون.

إن الدورة الحقوقية لا تكتمل إلا باندماج العناصر الثلاثة، وخلق توازن فيما بينها، وليس عبر تغليب عنصر منها على باقي العناصر الأخرى.

ويبقى في الاخير التساؤل مطروحا لماذا تنغلق بعض المكونات داخل دائرة واحدة؟ هل لأسباب تاريخية أو نسقية أو وظيفية؟

http://www.hespress.com/writers/291030.html

المغربية خديجة أغريب تفوز برئاسة البرلمان الهولندي

14 يناير 2016 - 01:43

فازت الهولندية من أصل مغربي خديجة أغريب برئاسة البرلمان الهولندي متقدمة بـ 83 صوت على منافسها طون إلياس الذي حصل على 53 صوت، من أصل 134 صوت.

و ذكرت مصادر إعلامية هولندية أن خديجة أغريب ولدت بالمغرب سنة 1960 وتحمل الجنسيتين المغربية والهولندية، وهي سياسة تنتمي إلى الحزب العمالي الهولندي، وشغلت منصب برلمانية عن الحزب الذي تنتمي إلية خلال الفترة ما بين 1998 و 2006.

يُشار إلى أن خديجة أغريب منخرطة في مجموعة العمل من أجل الهجرة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، كما أنها ألفت مجموعة من الكتب تعنى بشؤون الهجرة والمهاجرين.

سلفيون مفرج عنهم يطالبون بتوفير الشغل لتفادي الإلتحاق بداعش ..والصبار :الحكومة غائبة

يناير 13, 2016

دق مجموعة من السلفيين، المفرج عنهم مؤخراً، ناقوس الخطر بسبب الظروف المادية الصعبة التي يعيشونها، والتي قد تدفع عددا منهم إلى التفكير في الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية.

عبد الكريم الشاذلي، الشيخ السلفي المفرج عنه أخيرا، ورئيس الحركة السلفية للإصلاح، قال إنه "حذرنا الجهات المسؤولة والجمعيات الحقوقية من المعاناة التي يعيشها بعض السلفيين المعفى عنهم، ومن الظروف القاسية التي قد تؤدي بهم إلى الالتحاق ببؤر التوتر"، مؤكدا أن الجانب المادي هو السبب وراء هجرة الشباب إلى التنظيمات الجهادية حسب ما أوردته جريدة "أخبار اليوم".

من جهته **قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن "السبب هو أن الحكومة لم تستطع حتى إدماج غير المسجونين، فما بالك بالمسجونين فالمغرب يعاني ارتفاع البطالة حتى في صفوف حاملي الشواهد العليا"**.

http://www.rue20.com/%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%81%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86%D9%87%D9%85-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84/

Conférence régionale à Doha sur la consolidation des droits de l'homme dans le monde arabe avec la participation du Maroc

Doha, 13 janv. 2016 (MAP) – Les travaux d'une conférence régionale sur "le rôle du Haut Commissariat dans le consolidation et la protection des droits de l'homme dans le monde arabe" se sont ouverts mercredi à Doha, avec la participation du Maroc.

Le Maroc est représenté par le **Conseil national des droits de l'Homme**, en la personne de son secrétaire général Mohamed Sebbar, en présence de l'ambassadeur représentant permanent du Royaume du Maroc à Genève, Mohamed Aujjar, et de Mme Amina Bouayach, secrétaire générale de la Fédération internationale des Droits de l'Homme. Au cours de cette conférence, organisée par la Commission qatarie des Droits de l'Homme, le Haut Commissariat des Droits de l'Homme, la Ligue arabe et le Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, M. Sebbar devrait présenter un exposé, jeudi, autour des "libertés publiques et leur rôle dans l'élargissement de l'espace démocratique". Les travaux de cette rencontre seront axés sur les efforts du système international des droits de l'homme, avec toutes ses composantes techniques et organisationnelles, dans la consolidation et le respect des droits de l'homme dans le monde arabe, ainsi que les méthodes adoptées en la matière, en particulier le rôle du Haut commissariat de l'ONU dans ce domaine à la lumière de la conjoncture actuelle dans la région et les moyens de promouvoir les mécanismes des instances créées en vertu des traités de l'ONU, outre le suivi de la mise des recommandations de l'Examen périodique universel. La conférence se veut une tribune pour un dialogue interactif autour des rôles, des acquis et des progrès réalisés, et des meilleures pratiques et prévisions par les différentes instances concernées en matière du renforcement des droits de l'homme dans la région arabe, comme elle constitue une occasion de discuter des plans du Haut Commissariat dans la région et de la promotion des réformes structurelles au sein de celle-ci annoncées par le nouveau Haut commissaire dans son premier discours devant le Conseil des droits de l'Homme à la fin 2015. Prennent part à cette conférence près de 200 organisations arabes et internationales de défense des droits de l'Homme et une quarantaine de personnalités responsables des dossiers des droits de l'Homme dans le monde ainsi que les ambassadeurs arabes auprès du Haut Commissariat des droits de l'Homme, ainsi que d'autres acteurs locaux et régionaux.

http://www.menara.ma/fr/2016/01/14/1798185-conf%C3%A9rence-r%C3%A9gionale-%C3%A0-doha-sur-la-consolidation-des-droits-de-l%E2%80%99homme-dans-le-monde-arabe-avec-la-participation-du-maroc.html

Le Maroc participe à Doha à une conférence régionale sur la consolidation des droits de l'homme dans le monde arabe

Les travaux d'une conférence régionale sur "le rôle du Haut Commissariat dans le consolidation et la protection des droits de l'homme dans le monde arabe" se sont ouverts mercredi à Doha, avec la participation du Maroc.

Le Maroc est représenté par le Conseil national des droits de l'Homme, en la personne de son secrétaire général Mohamed Sebbar, en présence de l'ambassadeur représentant permanent du Royaume du Maroc à Genève, Mohamed Aujjar, et de Mme Amina Bouayach, secrétaire générale de la Fédération internationale des Droits de l'Homme.

Au cours de cette conférence, organisée par la Commission qatarie des Droits de l'Homme, le Haut Commissariat des Droits de l'Homme, la Ligue arabe et le Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme, M. Sebbar devrait présenter un exposé, jeudi, autour des "libertés publiques et leur rôle dans l'élargissement de l'espace démocratique".

Les travaux de cette rencontre seront axés sur les efforts du système international des droits de l'homme, avec toutes ses composantes techniques et organisationnelles, dans la consolidation et le respect des droits de l'homme dans le monde arabe, ainsi que les méthodes adoptées en la matière, en particulier le rôle du Haut commissariat de l'ONU dans ce domaine à la lumière de la conjoncture actuelle dans la région et les moyens de promouvoir les mécanismes des instances créées en vertu des traités de l'ONU, outre le suivi de la mise des recommandations de l'Examen périodique universel.

La conférence se veut une tribune pour un dialogue interactif autour des rôles, des acquis et des progrès réalisés, et des meilleures pratiques et prévisions par les différentes instances concernées en matière du renforcement des droits de l'homme dans la région arabe, comme elle constitue une occasion de discuter des plans du Haut Commissariat dans la région et de la promotion des réformes structurelles au sein de celle-ci annoncées par le nouveau Haut commissaire dans son premier discours devant le Conseil des droits de l'Homme à la fin 2015.

Prennent part à cette conférence près de 200 organisations arabes et internationales de défense des droits de l'Homme et une quarantaine de personnalités responsables des dossiers des droits de l'Homme dans le monde ainsi que les ambassadeurs arabes auprès du Haut Commissariat des droits de l'Homme, ainsi que d'autres acteurs locaux et régionaux.

http://www.medias24.com/map/map-17800-Le-Maroc-participe-a-Doha-a-une-conference-regionale-sur-la-consolidation-des-droits-de-l-homme-dans-le-monde-arabe.html

HEM Fès - Droits de l'Homme au Maroc : Réalité ou Communication Politique ?

DÉTAILS DE L'ÉVÉNEMENT

Date : 14/01/2016

Organisateur : HEM Fès

Type événement :Annonce

« Personne ne peut contester le fait que la promotion et la protection des droits de l'Homme au Maroc ont connu un développement notable et que les bases d'un Etat de droit ont été mises en place grâce à des décisions importantes et courageuses prises dans ce sens ». Le secrétaire général du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est on ne peut plus clair, à l'occasion d'une conférence organisée en décembre 2015 et consacrée aux droits de l'Homme au Maroc.

Le pays a effectivement adhéré à la grande majorité des conventions internationales visant la protection des droits de l'Homme. Il est également le seul pays du monde arabo-musulman à avoir adopté la décision d'abandonner la poursuite de civils devant les tribunaux militaires, sans oublier le grand chantier de régularisation de la situation des immigrés et réfugiés.

En effet, depuis une quinzaine d'années, le Maroc officiel annonce de nombreuses avancées en matière des droits de l'Homme ; tandis que certains acteurs de la société civile et des médias (marocains et étrangers) considèrent que ces avancées constituent essentiellement un moyen de propagande politicienne et de communication qui vise à améliorer l'image à l'étranger. Ces avancées, réelles ou présumées, sont ainsi elles-mêmes sujettes à controverse et à polémique.

Selon certains observateurs, le bilan des droits de l'Homme au Maroc est alors mitigé. Si le Maroc a effectivement réalisé des progrès considérables depuis la fin des « années de plomb » il existe encore des abus de pouvoir, et ce malgré les récentes évolutions enregistrées.

Côté liberté d'expression, on peut dire qu'au Maroc, les médias sont relativement libres, comparé à la plupart des pays de l'Afrique du Nord et du Moyen Orient, bien que beaucoup de journalistes pratiquent une certaine forme d'autocensure. Certains sujets restent ainsi difficiles à aborder comme l'intégrité territoriale ou la monarchie. Les débats sur l'islam politique, la laïcité, la liberté de croyance ont toutefois été largement ouverts pendant les dernières années. Les peines privatives de liberté existent toujours dans le code de la presse et des journalistes continuent à être condamnés et poursuivis pour leurs positions. L'accès à Internet est, quant à lui, pratiquement libre et presque sans limitation.

Parler des droits de l'Homme nous amène forcément à aborder la question des libertés individuelles. Si des

sujets comme la liberté de croyance et les libertés individuelles peuvent être abordées dans les médias, ces droits sont, dans les faits, largement bafoués. Excepté les Marocains de confession juive (il n'existe pas de communauté marocaine de confession chrétienne reconnue), un Marocain nait musulman sunnite de rite malékite (les autres rites ne sont pas reconnus au Maroc). Aucune liberté de choix ne lui est accordée. Le changement de religion est puni par la loi (sauf à vouloir se convertir à l'islam) et la liberté de conscience n'est pas reconnue au Maroc.

Pour résumer, si beaucoup d'observateurs relèvent les efforts consentis par le Maroc pour engager de véritables réformes et garantir les droits de l'Homme (droits civils et politiques, droits économiques et sociaux, etc.), d'autres considèrent que le Maroc a, au contraire, enregistré un net recul depuis quelques années.

Quel bilan peut-on faire de la situation des droits de l'Homme dans le Maroc d'aujourd'hui ? L'Etat est-t-il véritablement engagé dans ce processus de réformes ou l'utilise-t-il pour redorer son blason à l'international ? Si on doit tracer des priorités en ce qui concerne les droits de l'Homme au Maroc aujourd'hui, quelles peuvent-elles être ? etc.

Pour répondre à toutes ces questions et à d'autres encore, HEM Fès organise une conférence débat sur la thématique "Droits de l'Homme au Maroc : Réalité ou Communication Politique ?

Interviendront à cette conférence-débat :

Ahmed ASSID, Ecrivain & Chercheur

Abdelali HAMI-EDDINE, Parlementaire, Professeur Universitaire et Président du Forum Al Karama

Khadija RYADI, Membre et Ancienne Présidente de l'AMDH – Association Marocaine des Droits de l'Homme

Jamila SAYOURI, Avocate, Présidente de l'Association Adala et Membre du CNDH – Conseil National des Droits de l'Homme

Mohamed SEKTAOUI, Directeur de "Amnesty International"

La conférence-débat sera modérée par Driss KSIKES, Ecrivain & Directeur du Cesem, Centre de recherche de HEM.

http://www.9rayti.com/event/hem-fes-droits-de-lhomme-au-maroc-realite-ou-communication-politique